جـدول رقم ١
الانتاج المحلي الاجمالي ومكوناته بالاسعار الجارية
بالمليون دينار (١٩٧٠/ ١٩٨٠)

القطاع	١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٨٠
الزراعة	٢٦,٦	٢٦,٠	٦٤,٦
الصناعة والتعدين	١٩,٨	٤٦,٨	١٦٧,١
الكهرباء والمياه	٢,٥	٣,١	١٧,١
الانشاءات	٩,٢	١٦,١	٩٧,٥
التجارة	٣٤,٠	٤٦,٣	١٦٦,٥
النقل والمواصلات	١٧,٣	٢٤,٩	٧٩,٧
الادارة العامة والدفاع	٤٠,٥	٦٥,٢	١٧٠,٢
خدمات مالية وعقارية واعمال	١٤,٧	٧٩,٧	١٢٤,٨
خدمات اخرى	١٨,٣	١٤,٢	٢٠,٨
الانتاج المحلي بسعر الكلفة	١٨٢,٨	٢٦٩,٤	٩٠٧,٣
صافي الضرائب غير المباشرة	٢٤,٤	٩,٢	٩١,١
الانتاج المحلي الاجمالي بسعر السوق	٢٠٧,٢	٢٧٨,٦	٩٩٨,٤
صافي الدخل من عوامل الانتاج في الخارج	١٣,٩	٦٣,٩	٢٠٥,٨
الانتاج القومي الاجمالي بسعر السوق	٢٢١,١	٣٤٢,٥	١٢٠٤,٢

المصدر: البنك المركزي الاردني، **التقرير السنوي الرابع عشر (١٩٧٧)**، ص ٢٩: **التقرير السنوي الخامس عشر (١٩٧٨)**، ص ١٠: **التقرير السنوي التاسع عشر (١٩٨٢)**، ص ٧.

هذه القطاعات لم تتحسن كثيرا خلال السبعينات، اذ ان مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٠ بلغت ٣٨,٢٪، مقابل ٣٤,١٪ لعام ١٩٧٥ و٣٠,٤٪ لعام ١٩٦٧/ ١٩٧٢. اي ان الزيادة الفعلية لم تتجاوز ٧,٨٪ خلال العقد الماضي[٣]. وهكذا لم يتحقق الهدف المتواضع الذي سعت اليه الخطة الخمسية الاخيرة (١٩٧٦/ ١٩٨٠)، الا وهو بلوغ مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي ما نسبته ٤٤٪[٤]. ويبدو ان هذا التحسن النسبي المحدود هو ايضا مهدد بالتراجع في ضوء النمو السريع للقطاعات الخدمية. فقد انخفضت مساهمة القطاعات الانتاجية عام ١٩٨١ الى ٣٦,٨٪ من مجمـوع الناتج المحلي الاجمالي[٥]، بدلا من ان تتابع زيادتها كما تفترض خطة الدولة الجديدة للاعوام ١٩٨١/ ١٩٨٥.